

## القرار 2645 (2022)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9095 المعقودة في 15 تموز/يوليه 2022

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن هايتي، بما في ذلك القرار 2600 (2021)،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها،

وإنه يشير على وجه الخصوص إلى قراره 2476 (2019)، الذي أنشأ بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتباراً من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 واستناداً إلى تقرير الأمين العام الصادر في 1 آذار/مارس 2019 (الوثيقة S/2019/198)،

وإنه يؤكد من جديد إدانته الشديدة لاغتيال رئيس هايتي جوفينيل موبيز في 7 تموز/يوليه 2021، ويحث حكومة هايتي على محاسبة الجناة في الوقت المناسب،

وإنه يقر برسالة الأمين العام المؤرخة 29 نيسان/أبريل 2022 (الوثيقة S/2022/369) التي يوصي فيها بإدخال تعديلات على ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وموارده من أجل زيادة فعاليته، بما في ذلك جهوده الرامية إلى دعم الحوار بين السلطات الوطنية الهايتية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وتيسيره؛ وتوطيد سيادة القانون؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان،

وإنه يشدد على أهمية تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من الاضطلاع بدوره في بذل مساعيه الحميدة، وإشراك جميع قطاعات المجتمع الهايتي، ولا سيما الفاعلون السياسيون وهيئات المجتمع المدني والنساء والزعماء الدينيين، بما يشمل المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات، دعماً للتوافق في الرأي السياسي، وكذا في الإصلاحات الضرورية لزيادة الدعم الشرطي الاستشاري الذي يقدمه إلى الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة فتح مفاوضات الشرطة لمواجهة عنف العصابات المسلحة،

وإنه يلاحظ بقلق بالغ تطاول أمد الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية وأزمات حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية والأمن الغذائي في هايتي واستمرار تدهورها، وإنه يؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم إلى شعب هايتي،



**وإن يعرب** عن بالغ القلق من الارتفاع الحاد لمستويات عنف العصابات وسائر الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أعمال الاختطاف والقتل والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وكذا استمرار إفلات الجناة من العقاب وتأثير الأوضاع في هايتي في المنطقة،

**وإن يشدد** على أن التصدي للأسباب الجذرية للقلق المعتملة في هايتي يقتضي إيجاد حلول سياسية،

**وإن يحث** السلطات الهايتية على التصدي للعنف وأسبابه الجذرية بطريقة شاملة وعاجلة، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون، واتخاذ تدابير اجتماعية اقتصادية، وتنفيذ برامج للحد من العنف، ومن ذلك البرامج التي تركز تحديدا على العنف الجنسي والجنساني، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وتدعيم الآليات الوطنية للمساءلة والحماية، وكذا من خلال أي مبادرات تمكن الجهاز القضائي من أداء مهامه،

**وإن يساور القلق** من أن الاتجار بجميع أنواع الأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها بطرق غير مشروعة يقوضان سيادة القانون وحقوق الإنسان، وقد يحولان دون تقديم المساعدة الإنسانية، وتكون لهما عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية سلبية واسعة النطاق،

**وإن يقر كذلك** بالحاجة الملحة إلى التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة إلى هايتي التي تتيح للعصابات المسلحة مزاوله نشاطها وتشكل تهديدا متزايدا لاستقرار البلد، وذلك بسبل من ضمنها إعطاء الأولوية لتفكيك الصلات القائمة بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وبين العصابات،

**وإن يرحب** بإنشاء صندوق التبرعات المشترك من أجل المساعدة على إحلال الأمن في هايتي الذي أنشئ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكاملة في هايتي، **وإن يعترف** بالدعم الاستشاري الذي يقدمه المكتب إلى الشرطة الوطنية الهايتية، **وإن يشجع** على الاضطلاع بدور تنسيقي فيما يتعلق بتقديم المساعدة الأمنية الخارجية إلى هايتي من خلال الصندوق المذكور،

**وإن يرحب** بالبرامج التقنية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز مراقبة الحدود والموانئ، وتعقب التدفقات المالية غير المشروعة، والتعاون عبر الحدود لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، بما في ذلك من خلال برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في هايتي وبرامج إدارة الحدود، **وإن يرحب** كذلك بخارطة الطريق الإقليمية التي وضعتها الجماعة الكاريبية لمكافحة الاتجار بالأسلحة النارية،

**وإن يسلم** بأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يحتاج إلى قدر كاف من التنقل والأمن، داخل بورت - أو - برانس وخارج العاصمة على السواء، بما في ذلك من خلال تزويده بالقدرة الملائمة فيما يتعلق بالإلمام بالحالة والرصد،

**وإن يسلم** بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين الآخرين، **وإن يدعو** المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزما بجهود هايتي في التغلب على استمرار الجمود السياسي والوضع الأمني، **وإن يرحب** كذلك بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لزيادة ما توفره من تدريب وتوجيه للشرطة الوطنية الهايتية وتحسين قدرتها العملية، فضلا عن تشجيع دعم وتمويل الأنشطة المضطلع بها بغية التصدي للتحديات التي تواجهها هايتي على صعد العمل الإنساني،

وتحقيق الاستقرار، والإعمار والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، بما يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم،

**وإن يرحب** بموافقة رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على إيفاد بعثة سياسية رفيعة المستوى إلى هايتي وباستعدادها للمساعدة،

**وإن يؤكد** أن حكومة هايتي هي المسؤولة في المقام الأول عن التصدي للعوامل القائمة منذ أمد طويل والمسببة لعدم الاستقرار وعدم المساواة، وعن التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، من أجل إيجاد حلولٍ دائمة للتحديات التي تواجهها هايتي حالياً وفي الأجل الطويل،

**وإن يشدد** على ضرورة التصدي للمشاكل المتعلقة بفقدان سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذية، والأمن الصحي، ونزوح السكان، والقدرة على الاستفادة من خدمات البنية التحتية الاجتماعية، والتي نجم جزء منها عن الزلزال الذي ضرب هايتي في 14 آب/أغسطس 2021 وعن مرور العاصفة المدارية غريس في 16 آب/أغسطس 2021، وإن يشدد كذلك على أن إحراز تقدم في تعافي هايتي وإعادة إعمارها وبناء قدرتها على الصمود يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية بشكل دائم، **وينوه** في هذا الصدد بالتعاون فيما بين الوكالات المتعددة من أجل بلوغ تلك الغاية،

1 - **يقرر** أن يمدد، حتى 15 تموز/يوليه 2023، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفقاً لقراره 2476 (2019)، برئاسة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومقتضيات الإبلاغ المحددة في القرار 2476 (2019) التي عدلت بحيث تقدم التقارير كل 90 يوماً؛

2 - **يقرر كذلك** أن تضم وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، قواماً يصل تعداده إلى 42 من المدنيين والأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، تحت رئاسة مفوض شرطة تابع للأمم المتحدة، وأن تضم وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب قدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، حسبما يكون منطبقاً؛

3 - **يكرر تأكيد** ضرورة توصل جميع أصحاب المصلحة في هايتي، بما في ذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة، إلى اتفاق عاجل بشأن إطار مسار سياسي يقوده الهايتيون يكون مستداماً ومحدداً زمنياً ويحظى بقبول مشترك ويتيح تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة وسلمية وحرّة ونزيهة وشفافة حالما تسمح الظروف الأمنية والأعمال التحضيرية اللوجستية بذلك، بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية وانخراط الشباب والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين عبر حوار وطني يشمل جميع الهايتيين، **ويطلب** إلى حكومة هايتي، في هذا الصدد، أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً مستوفى بحلول 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛

4 - **يدعو** الدول الأعضاء إلى حظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى جهات من غير الدول تكون ضالعة في عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي أو تقدم لذلك الدعم، ومنع الاتجار بها وصرفها عن وجهتها بطرق غير مشروعة، **ويشجع** التعاون بين الدول الأعضاء على منع الاتجار بالأسلحة وصرفها عن وجهتها بطرق غير مشروعة، بما في ذلك

من خلال توفير المعلومات المستكملة وتبادلها في الوقت المناسب ابتغاء كشف مصادر الاتجار غير المشروع وسلاسل التوريد ومكافحتها؛

5 - **يطلب** بالوقف الفوري لعنف العصابات والأنشطة الإجرامية، **ويعرب** في هذا الصدد عن استعداده لأن يتخذ، في غضون 90 يوما من اتخاذ هذا القرار، ما يكون لازما بحسب مقتضى الحال من التدابير التي يمكن أن تشمل تجميد الأصول أو حظر السفر بحق من يكون لهم ضلع في عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو من يساندون تلك الأعمال أو من يقومون بأعمال أخرى تقوض السلام والاستقرار والأمن في هايتي والمنطقة؛

6 - **يشجع** على مواصلة التعاون الوثيق والتنسيق المكثف بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بغية مساعدة حكومة هايتي على النهوض بالمسؤولية عن تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي الاقتصادي للبلد على المدى البعيد، ويشجع كذلك على تعزيز الاتصال العام فيما يتعلق بالمهام والأدوار المحددة الموكلة إلى المكتب؛

7 - **يشجع** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والكيانات الأخرى على المساهمة في صندوق التبرعات المشترك من أجل المساعدة على إحلال الأمن في هايتي بغية دعم المساعدة الدولية المنسقة، **ويشجع كذلك** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية القادرة على مواصلة مساندة هايتي في ميادين بناء القدرات والدعم التقني وتدريب السلطات الوطنية المكلفة بالجمارك ومراقبة الحدود وغيرها من السلطات المعنية على أن تقوم بذلك؛

8 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فضلا عن الاتجار بالأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها؛

9 - **يكرر تأكيد** أهمية مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية في دعم الجهود المبذولة في مكافحة العصابات المسلحة وتعزيز أمن الموانئ وتحسين تحصيل الإيرادات الجمركية وتقليص التدفقات المالية غير المشروعة، **ويكرر كذلك تأكيد** أهمية ضمان تقديم تبرعات مالية لدعم هذه الجهود؛

10 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتشاور مع حكومة هايتي والبلدان المعنية ومع المنظمات الإقليمية بشأن الخيارات الممكنة لتعزيز الدعم الأمني لما تبذله الشرطة الوطنية الهايتية من جهود لمكافحة المستويات العالية من عنف العصابات، وأن يقدم تقريرا خطيا إلى مجلس الأمن بشأن هذه المشاورات بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛

11 - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.